قضايا التوافق والتعارض في العلاقات الأمريكية- الهندية

نانسى أحمد حامد هلال*

الملخص

تركز الدراسة على بعدين: القضايا التوافقية والتصادمية بين الولايات المتحدة والهند:

أولاً: قضايا التوافق الأمريكي- الهندي:

1. "الحوار الأمني الرباعي": "الكواد" (QUAD) منتدى استراتيجي غير رسمي يضم: الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، ويحقق انضمام الهند لها مكاسب أمنية كبيرة، ويكرس دورها الإقليمي المتصاعد.

2. احتواء الصين إقليمياً وعالمياً: تعد الهند مكونًا رئيسياً ضمن الاستراتيجية الأمريكية الساعية لاحتواء الصين، لاسيما وأن الهند تعتبر الصين المنافس الاستراتيجي الرئيسي لها.

ثانياً: قضايا التعارض الأمريكي- الهندي:

1. رؤية النظام الدولي: أحادي أم متعدد الأقطاب؟ فالرؤية الأمريكية ترى أنها تواجه تحدياً استراتيجياً لتشكيل ما سيأتي، وأنه لا توجد دولة في وضع أفضل منها للنجاح في هذا التحدي. في حين تسعي الهند لإنشاء "نظام مجتمعي تعددي".

2. التوافق الروسي – الهندي: يلاحظ وجود اصطفاف استراتيجي متزايد بين الهند وروسيا حول قضايا أبرزها: الوضع في أفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي في سبتمبر 2021 والموقف الهندي الرافض لإدانة روسيا في حربها ضد أوكرانيا.

الكلمات المفتاحية: الهند، الولايات المتحدة، الكواد، احتواء الصين، النظام الدولى، روسيا.

* دارسة دكتوراه – قسم العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال

Issues of Compatibility and Incompatibility in US-India Relations

Abstract

The study focuses on two dimensions: the compatible and conflicting issues between the United States and India.

First: U.S.-India Compatible Issues

1. **" Quadrilateral Security Dialogue":** The "Quad" is an informal strategic forum comprising: the United States, Japan, India, and Australia. India's participation brings to it significant security benefits and solidifies its rising regional role.
2. **Containing China Regionally and Globally:** India is a key component of the U.S. strategy aimed at containing China, especially as India views China as its main strategic competitor.

Second: U.S.- India Incompatible Issues

1. **View of the International System: Unipolar or Multipolar?** The U.S. perceives a strategic challenge in shaping the future international order and believes no country is better positioned than it is to succeed in this challenge. In contrast, India seeks to establish a "pluralistic community system."
2. **Russian - Indian Alignment:** There is an increasing strategic alignment between India and Russia on several issues, notably: regarding the situation in Afghanistan following the U.S. withdrawal in September 2021 and India's refusal to condemn Russia in its war against Ukraine.

Keywords: India, United States, Quad, Containing China, International System, Russia.

قضايا التوافق والتعارض في العلاقات الأمريكية- الهندية

مقدمة الدراسة:

غالباً ما تتشكل العلاقات بين دولتين من خلال مستوى التوافق الموجود بينهما في نهجهما تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. إذ يلعب التوافق دوراً حاسماً في تشكيل ديناميكيات العلاقات الدولية بين الدول، فهو انعكاس للأهداف والقيم والالتزامات المشتركة، ويعمل كأساس للتعاون والتفاهم المتبادل، وبالتالي يمهد الطريق لعلاقات أقوى وأكثر استقراراً بين تلك الدول. ولا يعتمد التوافق فقط على القيم والمصالح المشتركة، بل يعتمد أيضاً على قدرة البلدان على فهم واحترام الاختلافات فيما بينها. وتظهر أهمية التوافق في العلاقات الدولية لاسيما في المشهد الجيوسياسي المعقد اليوم، فبينما تتنقل الدول في تعقيدات السياسة العالمية، يستمر مفهوم التوافق في تشكيل التفاعلات الدبلوماسية والشراكات الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، ينشأ الصراع والتعارض في العلاقات الدولية عندما يكون هناك تضارب في المصالح أو القيم أو الأهداف بين الدول أو الجهات الفاعلة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى التوتر أو المنافسة أو حتى العداء المفتوح. يمكن أن تنبع الصراعات في العلاقات الدولية من مصادر مختلفة مثل النزاعات الإقليمية، أو التنافس على الموارد، أو الاختلافات الأيديولوجية، أو المنافسات الجيوسياسية.

الهدف من الدراسة:

تركز هذه الدراسة على بعدين محوريين هما: القضايا التوافقية والقضايا التصادمية ما بين الولايات المتحدة والهند، فنحلل من منظور القضايا التوافقية عضوية الهند في مجموعة "الكواد"، إضافة إلى مساعي احتواء صعود الصين إقليمياً وعالمياً، بينما نتناول من منظور تصادمي اختلاف الرؤيتين الأمريكية والهندية حول هيكلية النظام الدولي، بالإضافة إلى الخلاف بين الجانبين بسبب

التوافق الروسي – الهندي، والذي أكد عليه الاتفاق الاستراتيجي الموقع ما بين روسيا والهند في يوليو 2024.

التساؤلات البحثية:

1. ما هي أبرز القضايا التوافقية في العلاقات الأمريكية – الهندية؟
2. ما هي أبرز قضايا التعارض في العلاقات الأمريكية – الهندية؟
3. إلى أي مدى يؤثر انضمام الهند إلى مجموعة "الكواد" على تدعيم العلاقات الأمريكية – الهندية؟
4. إلى أي مدى يؤثر مساعي احتواء صعود الصين إقليمياً وعالمياً على تدعيم العلاقات الأمريكية – الهندية؟
5. إلى أي مدى يؤثر اختلاف الرؤيتين الأمريكية والهندية حول هيكلية النظام الدولي على العلاقات بين البلدين؟
6. إلى أي مدى يؤثر التوافق الروسي – الهندي على العلاقات الأمريكية – الهندية؟

مناهج الدراسة:

1. منهج تحليل النظم (الاقتراب النسقي):

اقتراب تحليل النظم يتعامل مع أي ظاهرة سياسية على أنها نظام له حدود تميزه عن البيئة التي يعمل فيها ويؤثر فيها ويتأثر بها عن طريق ما يرد إليه من مدخلات قد تكون في صورة ضغوط أو تأييد أو مساندة، وما يصوغه من مخرجات بعد تفاعله مع المدخلات قد تأخذ صورة قرارات وسياسات أو سلوكيات فعلية، ومن تغذية راجعة تنقل إليه المعلومات عن مدى ملائمة مخرجاته استجابةً للمدخلات.[1]

[1] للمزيد أنظر: أ.د/ عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة.** (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 2007)، ص: 168 – 170.

2. منهج المصلحة القومية:

يعتبر منهج المصلحة الوطنية أحد اقترابات البحث الرئيسية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ وهو مرتكز محوري للمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقامت على مفاهيم ثلاث أساسية هي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية.[1]

ويمكن توظيف هذا الاقتراب في هذه الدراسة من خلال الاستعانة به لتحليل سياسات ومواقف وقرارات كلا من الولايات المتحدة والهند إزاء بعضهما، وذلك على اعتبار ان الهدف النهائي للسياسة الخارجية لأي دولة هو تحقيق مصلحتها الوطنية، وهذا المنهج يرتبط أساسا بمنهج القوة الذي يمكن اعتباره حالة خاصة لمنهج المصلحة الوطنية تتحدد فيه المصلحة الوطنية بالسعي نحو ضمان الأمن والاستقرار، وبالتالي يمكن فهم التفاعلات السياسية المختلفة للدولة في إطار علاقتها مع الآخرين لضمان أمنها واستقرارها وامتلاكها للقوة وهي مرتبطة بفهم وإدراك القيادة والمواطنين لهذه المصلحة.

أولاً: قضايا التوافق الأمريكي– الهندي:

تبرز أهمية التوافق في العلاقات الدولية لاسيما في المشهد الجيوسياسي المعقد اليوم، فبينما تتنقل الدول في تعقيدات السياسة العالمية، يستمر مفهوم التوافق في تشكيل التفاعلات الدبلوماسية والشراكات الاستراتيجية. وانطلاقاً من هذا الإدراك لأهمية التوافق، نتناول قضيتين محوريتين في العلاقات الأمريكية – الهندية هما:

[1] أ. د/ درية شفيق بسيوني، **أصول العلاقات الدولية**. (القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، 2000)، ص ص: 73-75.

"الحوار الأمني الرباعي" "الكواد"، واحتواء الصين إقليمياً وعالمياً، باعتبارهما من أبرز مظاهر التوافق في العلاقات الأمريكية – الهندية.

1. "الحوار الأمني الرباعي" "الكواد"

The Quadrilateral Security Dialogue (QUAD) هو منتدى استراتيجي غير رسمي يضم أربع دول هي: الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، وقد تشكل لأول مرة عام 2004 كآلية لتنسيق الاستجابات لكارثة "تسونامي" في المحيط الهندي بين هذه الدول الأربع. [1] ثم عقدت المجموعة اجتماعها غير الرسمي الأول عام 2007 وتزامن ذلك مع عقد مناورات حربية مشتركة على نطاق غير مسبوق، "مناورات مالابار". حيث اعتُبرت هذه الفعاليات العسكرية رد فعل على تصاعد القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، وهو ما قوبل باحتجاجات دبلوماسية صينية رسمية، ثم توقفت أنشطة المجموعة إثر انسحاب استراليا من التدريبات العسكرية عقب تغير الحكومة بها. [2]

وبعد توقف دام عشر سنوات، أعادت إدارة "دونالد ترامب" إحياء "الكواد" عام 2017 بهدف دعم "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والشاملة"، عقب ذلك أدت أزمة "كورونا" (COVID-19) إلى تحويل جدول الأعمال الفوري للمجموعة نحو إدارة الأزمة الصحية والتخطيط الجماعي لكيفية بدء

---

[1] Stephen Tankel, Lisa Curtis, Joshua Fitt and Coby Goldberg, "Positive Visions, Powerful Partnerships: The Keys to Competing with China in a Post-Pandemic Indo-Pacific", **Indo-Pacific Security**. Center for a New American Security, March 2021, P:13.

[2] الحوار الأمني الرباعي، **موسوعة ويكيبيديا**. على الرابط:
URL: https://ar.wikipedia.org/wiki/الحوار_الأمني_الرباعي

الانتعاش الاقتصادي بمجرد تخفيف حالات الإغلاق. [1] ومنذ إعادة احيائها عام 2017، ارتقت مجموعة "الكواد" إلى مستوى الحوار المباشر على مستوى القادة، وبدأت في إصدار بيانات مشتركة ووضعت هيكلاً جديداً تضمن ثلاث مجموعات عمل هي: اللقاحات والمناخ والتقنيات الحرجة والناشئة حيث اتسع جدول أعمالها ليشمل هذه الموضوعات بالإضافة إلى البنية التحتية والإنترنت والفضاء. [2]

أ. أهمية "الكواد" بالنسبة للولايات المتحدة:

يوضح تقرير "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ" لعام 2019 حرص الولايات المتحدة على دعم تواجدها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لذا دعت إدارة "ترامب" دول "الكواد" إلى زيادة إنفاقهم الدفاعي والمساهمات العسكرية بهدف تعميق التعاون العسكري بينهم كوسيلة لتعزيز أنظمة الدفاع المشترك فيما بينها. [3] وفي مارس 2021 استضافت "واشنطن" أول قمة لقادة المجموعة الرباعية التي تعهدت بالسعي من أجل أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة أمام الملاحة الدولية. [4]

---

[1] Lavina Lee, "**Assessing the Quad: Prospects and Limitations of Quadrilateral Cooperation for Advancing Australia's Interests**", Lowy Institute for International Policy, Sydney, Australia, 2020, P:2. At: URL:https://www.lowyinstitute.org/publications/assessing-quad-prospects-limitations-quadrilateral-cooperation-advancing-australia-s

[2] Garima Mohan and Kristi Govella, "The Future of the Quad and the Emerging Architecture in the Indo-Pacific", **Policy Paper**. The German Marshall Fund of the United States (GMF), June 2022, P: 2, P:5.

[3] Lavina Lee, "Assessing the Quad: Prospects and Limitations of Quadrilateral Cooperation for Advancing Australia's Interests", Op.Cit, P:17.

[4] Dr. Prashant Prabhakar Deshpande, "Quad & its significance for India", **The Times of India**. 2 November 2021, at:

والملاحظ أنه بوصول إدارة "جو بايدن" للحكم أصبحت "الكواد" مكوناً رئيسياً في نهجها تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ القائم على تكوين "شبكة من تحالفات قوية ومتداعمة" في هذه المنطقة. وهو ما بدا واضحاً في "إستراتيجية الولايات المتحدة للمحيطين الهندي والهادئ" الصادرة في فبراير 2022، ففي حين كان تركيز إدارة "ترامب" على المواجهة مع الصين، ركزت إدارة "بايدن" على الترويج لفكرة العمل مع الدول ذات التوجه المماثل تلبية للمصالح المشتركة. وذلك بهدف إكساب "الكواد" صورة مغايرة لكونها مجرد آلية لاحتواء الصين.[1]

ويرصد المحللون عدة مزايا لمجموعة "الكواد" يمكن عرضها على النحو التالي[2]:

- لا تهتم الدول الأعضاء بإضفاء الطابع المؤسسي من خلال إنشاء أمانة سر أو اعتماد ميثاق للمجموعة، وإنما تعتبر الطبيعة المرنة للتجمع أحد مزاياه، رغم ما يمثله ذلك من تحديات فيما يتعلق بالتشغيل والتنفيذ.
- لا تهتم الدول الأعضاء بتوسيع العضوية حالياً حرصاً على تعزيز التماسك الداخلي للمجموعة، في حين تنفتح على التعاون الوظيفي مع دول إضافية من خلال مبادرات ومشاريع محددة ضمن مجموعة عمل تقتصر على هدف أو فترة زمنية معينة.
- رغم توسيع أجندة العمل لتشمل قضايا اقتصادية، يظل التعاون الأمني التقليدي عنصراً رئيسياً فيها حيث أرسى أعضاؤها الأساس للتعاون الدفاعي المنتظم من خلال التدريبات البحرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية واللوجستية

URL:https://timesofindia.indiatimes.com/blogs/truth-lies-and-politics/quad-its-significance-for-india/

(1) Garima Mohan and Kristi Govella, "The Future of the Quad and the Emerging Architecture in the Indo-Pacific", Op.Cit, PP:8-9.

(2) Ibid, P:9.

العسكرية. وهكذا توسعت مناورات "مالابار" البحرية الثلاثية بين الهند والولايات المتحدة واليابان عام 2020 لتشمل أستراليا. وعززت الدول الأربع تعاونها العسكري من خلال بناء مجموعة من الشراكات الإستراتيجية المتداخلة. [1]

ويرى المحللون أن مجموعة "الكواد" يجمع أعضاءها الأربع مصالح ترقى إلى مصالح جيو–استراتيجية وأخرى متعلقة بطبيعة النظام الدولي. تتمثل في: أولاً، الحفاظ على توازن مستقر للقوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ومنع أي دولة إقليمية من أن تصبح مهيمنة. ثانياً، عدم استخدام الممارسات القسرية لحل النزاعات السياسية والإقليمية في المنطقة. ثالثاً، الحفاظ على نظام بحري قائم على حرية تدفق السلع والخدمات عبر محيطات العالم. رابعاً، الالتزام بالنظام الاقتصادي المفتوح القائم على التجارة الحرة والاستثمارات والمناقصات التنافسية وسيادة القانون. خامساً، دعم وتعزيز الحكم الديمقراطي الليبرالي في دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ. [2]

ب. أهمية "الكواد" بالنسبة للهند:

الملاحظ أن اليابان والهند هما الدولتان الوحيدتان ضمن دول "الكواد" اللتان لديهما نزاعات حدودية مباشرة مع الصين. [3] لذا فإن قدرة الصين على ممارسة ضغوط مباشرة على الهند – عبر حدودها البرية والبحرية الطويلة، وكذلك من

---

[1] Sumitha Narayanan Kutty and Rajesh Basrur,"The Quad: What It Is – And What It Is Not: The Quad is no Asian NATO. And that may be its greatest strength", **The Diplomat.** 24 March 2021, at: URL: https://thediplomat.com/2021/03/the-quad-what-it-is-and-what-it-is-not/

[2] Lavina Lee, "Assessing the Quad: Prospects and Limitations of Quadrilateral Cooperation for Advancing Australia's Interests", Op.Cit, PP:4-6.

[3] Ibid, P:10.

خلال علاقتها مع باكستان – تجعل الهند متحفظة في اتخاذ الإجراءات التي قد تدفع الصين إلى الانتقام. لذلك يجب فهم حساب المخاطر/ التكلفة من منظور احتياجات التنمية العميقة في الهند والتي يجب على أي حكومة في "نيودلهي" تحديد أولوياتها، مما يحد من قدرة الهند على أن تصبح شريكاً أكثر نشاطاً في "الكواد"، لاسيما وأن البحرية الهندية تتمتع بقدرات محدودة للغاية في بحر الصين الجنوبي، وتقتصر مساهمتها البحرية المحتملة في أي عمليات للكواد على حماية موقعها الراسخ في خليج البنغال والمحيط الهندي كمسارح عملياتها الرئيسية. كما تسعى إلى تجنب استفزاز الصين في مسارح ثانوية مثيرة للقلق قد تؤدي إلى عواقب وخيمة مباشرة في جوارها.[1] وهو ما يبرر إصرار الهند دائماً على التأكيد أن مجموعة "الكواد" هي منتدىً مفتوح وكيان يربط معاً قدرات الدول الأعضاء لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة بطريقة شاملة، لا تقتصر على الجوانب الأمنية فقط. وأنها كمجموعة لا تتطابق بشكل علني مع "سياسات التحالف". [2]

ولعل هذا ما يبرر التباين الملحوظ بين الهند والولايات المتحدة بشأن طريقة مواجهة التهديد الصيني، ففي حين تسعى الولايات المتحدة لتحويل الـــ"كواد" إلى تحالف أمني أو "ناتو آسيوي" تتحفظ الهند على أي تصعيد عسكري ضد التهديد الصيني في المنطقة.[3] وفي حين تركز الولايات المتحدة على مركزية هذا

---

[1] Ibid, PP:13-14.

[2] Akshay Ranade, "How India Influences the Quad", **The Diplomat.** 30 May 2022, At:
URL: https://thediplomat.com/2022/05/how-india-influences-the-quad/

[3] د/ محمد فايز فرحات، "التحالف الأمني الرباعي "كواد": نموذج للتحالفات الدولية الناشئة في منطقة الإندو–باسيفيك"، **قضايا متخصصة.** مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي،31 أكتوبر 2021، على الرابط:

التجمع لاستراتيجيتها في المحيطين الهندي والهادئ، لا تعطي التصريحات الرسمية الهندية نفس هذا الثقل والأهمية للكواد [1]، بيد أنه من المؤكد أن انضمام الهند إلى "الكواد" يحقق لها مكاسب أمنية كبيرة ويمكنها من التعامل مع التهديدات الأكثر خطورة لأمنها حيث تستفيد بالفعل من عمليات نقل الأسلحة من جانب الولايات المتحدة. إضافةً إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية واللوجستية والمهارات المكتسبة من خلال التدريبات العسكرية. كما يمكن توقع مكاسب أكبر مع إعادة الهيكلة المطردة للعلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأربع، والتي ستقلل من اعتماد الهند على الصين وتؤدي إلى زيادة الاستثمار ونشاط التصنيع فيها، الأمر الذي يسهم في تعزيز مكانة الهند كقوة محورية من خلال دورها المؤثر في جعل النظام العالمي المعاد هيكلته بمنأى عن الهيمنة الصينية.[2]

ج. العلاقة بين "الكواد" والصين:

يُنظر إلى تجمع "الكواد" على أنه تجمع استراتيجي يستهدف الحد من الهيمنة الصينية نظراً لأنه يسعى إلى الحفاظ على الطرق البحرية الاستراتيجية في المحيطين الهندي والهادئ خالية من أي هيمنة عسكرية أو سياسية. لذا عارضت الصين منذ البداية تشكيله ورأت أنه يعد جزءاً من استراتيجية أكبر لتطويقها واتهمت دوله بالتحريض علانية على تصعيد الخلاف بينها وبين القوى الإقليمية

URL:https://epc.ae/ar/details/featured/altahaluf-alamniu-alrubaey-quad-namudhaj-liltahalufat-alduwaliya-annashia-fi-mintaqat-al-indo-pacific.

(1) Sameer Lalwani, "Reluctant Link? India, The Quad, And the Free and Open Indo-Pacific", German Marshall Fund of the United States ,2019, P: 28.

(2) Sumitha Narayanan Kutty and Rajesh Basrur,"The Quad: What It Is – And What It Is Not: The Quad is no Asian NATO. And that may be its greatest strength", Op.Cit.

في آسيا.[1] ورغم أنه لا توجد إشارة مباشرة إلى الصين، أو حتى الأمن العسكري، في أول بيان مشترك للرباعية أو في مقال الرأي الذي نشره قادتها الأربع في "واشنطن بوست" آنذاك. إلا أن الحقائق تشير إلى أن دول "الكواد" تنظر إلى الصين كتهديد وجودي على المستوى العسكري المتمثل في سعي الصين الاستباقي للمطالبات الإقليمية في جنوب آسيا وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي. وكذلك على المستوى الاقتصادي من خلال لعب الصين دوراً محورياً في سلاسل التوريد العالمية، وهو ما يتضح بشده في دورها كمستثمر رئيسي لفائض رأس المال على مستوى العالم من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، مع حيازتها لقوة تكنولوجية متزايدة بسرعة. [2]

ومن الملاحظ أن دول "الكواد" تنظر إلى مبادرة "الحزام والطريق" الصينية على أنها ليست مجرد مشروع تنمية وتبادل منفعة كما تروج له "بيجين"، وإنما وسيلة توسع لنطاق نفوذها لاسيما اقتصادياً، حيث تم تصميم مشاريع المبادرة لتوفير مزايا للشركات الصينية سواء الخاصة أو المملوكة للدولة، وتأتي قروض البنية التحتية من جانب الصين ضمن هذه المبادرة مصحوبة بشروط تتضمن المعاملة التفضيلية للمستهلكين الصينيين والسلع الصناعية المتطورة ومقدمي الخدمات المحترفين ومعدات الاتصالات، الأمر الذي يخلق أسواقاً لفائض الإنتاج الصناعي في الصين. بالإضافة لذلك وجهت دول "الكواد" للصين اتهامات باتباع استراتيجية تسمى "مصيدة الديون" وذلك لتحقيق غايات سياسية واستراتيجية أوسع، من خلال تقديم قروض للبنية التحتية لمشاريع مهمة من الناحية

---

[1] Dr. Prashant Prabhakar Deshpande, "Quad & its significance for India", Op.Cit.

[2] Sumitha Narayanan Kutty and Rajesh Basrur,"The Quad: What It Is – And What It Is Not: The Quad is no Asian NATO. And that may be its greatest strength", Op.Cit.

الاستراتيجية بالنسبة للصين، ولكنها غير مجدية تجارياً للبلدان التي لا تستطيع السداد. [1]

وفي قناعة معظم المحللين أن عضوية الهند في منظومة "الكواد" تكرس دور الهند الإقليمي المحوري في مواجهة النفوذ المتصاعد للصين على شتى الأصعدة، وذلك وفق أجندة أمريكية تستهدف احتواء الصين وتحجيم دائرة نفوذها.

2. <u>احتواء الصين إقليمياً وعالمياً:</u>

تتفق الدراسات على أن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين علاقة معقدة تحكمها مؤثرات مختلفة استراتيجية واقتصادية وسياسية، وأن آلية توازن القوى هي العامل الأكثر حسماً في التأثير على التطور المستقبلي لعلاقتهما التي شهدت تقلبات واسعة ما بين التوتر والانفراج [2] ومع استمرار عملية "الصعود الصيني"، حدثت مجموعة من التحولات تمثل جزءاً من استراتيجية صينية لإعادة هيكلة النظام العالمي والمؤسسية الاقتصادية العالمية لتعكس التوزيع الفعلي الجديد للقدرات الاقتصادية والعسكرية داخل هذا النظام، ولعل أبرزها تعاظم الدور الصيني داخل "مجموعة العشرين"(G-20)، حيث باتت تلعب دوراً مركزياً في إدارة النقاش العالمي حول إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وعلى رأسه إصلاح صندوق النقد الدولي، ونجحت بشكل لافت في الاضطلاع بدور مركزي داخل المجموعة والتعبير بقوة عن مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية. من ذلك أيضاً الدور الصيني في تأسيس مجموعة "البريكس" التي تضم كلاً من:

---

(1) Lavina Lee, "Assessing the Quad: Prospects and Limitations of Quadrilateral Cooperation for Advancing Australia's Interests", Op.Cit, P:5.

(2) Vu Dang Dzung, **A New Balance of Power in Asia-Pacific Implications for Asean's Posture.** The Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, May 2000, P:34.

الصين، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا والبرازيل. [1] ثم جاء التحول الأهم عام 2013 عندما طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق (BRI) (Belt and Road Initiative) لتعميق سبل الاتصال والتعاون على نطاق عابر للقارات من خلال إحياء طرق التجارة القديمة عبر البر والبحر، وبموجبها تعهدت الصين باستثمار مليارات الدولارات في قطاعات البنية التحتية استناداً إلى عنصرين رئيسيين هما: طريق الحرير الاقتصادي في أوراسيا "الحزام" البري، وطريق الحرير البحري الجديد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "الطريق". ويتضمن ذلك ست ممرات اقتصادية برية هي: الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا، والجسر البري الجديد لأوراسيا، والممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، والممر الاقتصادي بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية، والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار. [2]

وتمثل المبادرة الصينية إطاراً لتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الصيني من ناحية، وعدد كبير من الاقتصادات الموزعة على معظم الأقاليم (شرق آسيا، جنوب شرقي آسيا، جنوب آسيا، وسط آسيا، أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق أفريقيا)، بهدف ضمان عملية الصعود الصيني، ومن ثم توفير إدراك عالمي بأن هذا الصعود لا ينطوي على تهديد، بقدر ما ينطوي على

---

[1] د/ محمد فايز فرحات، "الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية"، **جريدة الشرق الأوسط.** 15 يونيو 2019، على الرابط:

URL:https://aawsat.com/home/article/-الصعود-الصيني-ما-وراء-المؤشرات-الاقتصادية-والعسكرية

[2] World Bank Group, **Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors.** World Bank Group, Washington, DC, 2019, P: 3.

مكاسب، ليس فقط بالنسبة للاقتصادات الواقعة على مسارات المبادرة، ولكن بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يمثل ضربة قوية لنظرية "التهديد الصيني"(China Threat Theory) التي تطورت خلال العقود الأخيرة على يد عدد من الأكاديميين والسياسيين الأميركيين.

أضف إلى ذلك أيضاً المبادرات الصينية الخاصة بإنشاء عدد من المؤسسات المالية المهمة، خصوصاً "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية" (AIIB) (الذراع المالي للحزام والطريق)، و"بنك التنمية الجديدة" (NDB) (الذراع المالي لمجموعة "البريكس")، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الصينية الوطنية مثل "صندوق طريق الحرير". هذه المؤسسات المالية باتت تلعب دوراً بارزاً في إدارة حركة التدفقات المالية العالمية بشكل عام، وتدفقات الاستثمار العالمي وتمويل التنمية بشكل خاص، فضلاً عن الفلسفة المغايرة التي تحكم عمل هذه المؤسسات بالمقارنة بمؤسسات "بريتون وودز"، على نحو يؤسس لبناء أنظمة بديلة لتلك التي مثلتها هذه المؤسسات، والتي تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية للحفاظ على مكاسب الدول المنتصرة في الحرب.

ولا تقتصر أبعاد المبادرة على ذلك، لكنها تشمل أيضاً العمل على بناء القواعد والأنظمة البديلة المؤسسة لنظام عالمي جديد في مختلف المجالات، خصوصاً في مجال الطاقة، كما تكشف عنه وثيقة "رؤية وخطط عمل التعاون في مجال الطاقة في البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" *الصادرة في مايو 2017، والتي

* للاطلاع على نص الوثيقة باللغة الإنجليزية، راجع موقع وزارة الطاقة الصينية:
Vision and Actions on Energy Cooperation in Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road, National Energy Administration, At:
URL: http://www.nea.gov.cn/2017-05/12/c_136277478.htm

تستهدف – ضمن أهدافها المتعددة – بناء هيكل أفضل للحوكمة العالمية في مجال الطاقة، سواء من خلال استحداث بعض الأطر لإدارة التعاون في هذا المجال، أو من خلال التأسيس لمفهوم متكامل لأمن الطاقة، والتأسيس لحق الصين في القيام بدور فاعل في هذا المجال، الأمر ذاته ينطبق على المجال البحري، كما كشفت عن ذلك وثيقة "رؤية للتعاون البحري في بناء الحزام والطريق" الصادرة عن الحكومة الصينية في يونيو 2017، والتي تضمنت العمل على التشارك في "الحوكمة البحرية"، وتوسيع مجالاتها، من خلال إنشاء آلية حوار رفيع المستوى للتعاون البحري بين الدول الواقعة على مسار مبادرة الحزام – الطريق، وتوقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون البحري بين الحكومات. [1] ويظهر الامر ذاته في مجال الأمن الإقليمي، والذي يتجلى في اقتراح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" رؤية أمنية إقليمية آسيوية جديدة، تدعو إلى الأمن على أساس "آسيا للآسيويين" وذلك في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في عام 2017 حيث أصدرت الصين ورقة عمل حول سياساتها بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ركزت على إنشاء إطار أمني إقليمي آسيوي، في محاولة لإضعاف دور الولايات المتحدة الأمني في الدائرة الآسيوية. [2]

وهكذا يمكن القول، أننا إزاء عملية تحول عميقة في بنية وقواعد ومؤسسات النظام العالمي، ولا يمكن الجزم بسيناريو بعينه للمآل النهائي لتلك التحولات، فبعض النظريات مثل نظرية "تحول القوة"، ونظرية "حروب الهيمنة"، اعتبرت

---

[1] د/ محمد فايز فرحات، "الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية"، مرجع سابق.

[2] Xue Gong,"China's Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific ", **Security Challenges.** Vol. 16, No. 3, Special Issue, Institute for Regional Security, 2020, PP:40-41.

الصدام العسكري عند لحظة زمنية محددة مسألة شبه حتمية، بينما رجحت نظريات أخرى، مثل النظرية "الليبرالية المؤسسية"، عدم وجود علاقة حتمية بين حدوث تحول في القوة وحدوث الحرب. ورأى بعض منظريها أن النتيجة النهائية لتحول القوة تعتمد على مجموعة من المتغيرات، تشمل: درجة عدم الرضا، وطبيعة النظام العالمي، وطبيعة النظام الحاكم داخل القوة الصاعدة، حيث تتصرف الأنظمة الديمقراطية – وفقاً لهؤلاء – بطريقة مختلفة عن الأنظمة غير الديمقراطية. [1] وإزاء هذه التحولات، سعت الولايات المتحدة طوال الفترة محل الدراسة إلى احتواء الصين للحيلولة دون وصولها لتكون دولة قوية تغير معادلة القوة في المنطقة.[2]

أ. دور الهند في تنفيذ استراتيجية الاحتواء الأمريكية للصين:

في مطلع عام 2001 اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج بوش" الابن الصين المنافس الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة، لكن هجمات 11 سبتمبر 2001 جعلت الإدارة الأمريكية تركز على تبني مفهوم "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان ثم العراق، الأمر الذي شغلها عن توظيف موارد عسكرية كافية لاحتواء الصين الصاعدة، وعندما تولى الرئيس الأسبق "باراك أوباما" رئاسة الولايات المتحدة عام 2009 اتجه لاستعادة القيادة العالمية للولايات المتحدة وتأمين مصالحها فكان أن تبنى استراتيجية "التمحور حول آسيا" والتي ترتكز على أربعة ركائز هي: تعزيز التحالفات وتعميق الشراكات مع القوى

[1] د/ محمد فايز فرحات، "الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية"، مرجع سابق.

[2] Vu Dang Dzung, **A New Balance of Power in Asia-Pacific Implications for Asean's Posture.** Op.Cit, P: 27.

الناشئة وبناء علاقة مستقرة ومنتجة وبناءة مع الصين بالإضافة إلى تمكين المؤسسات الإقليمية، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح في تحقيق غاياتها. [1]

ومع تولي إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" الحكم، أصبحت الولايات المتحدة تستهدف الصين صراحةً حيث اعتبر تقرير استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادر عام 2017 الصين منافساً استراتيجياً يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة في منطقة "الإندو–باسيفيك". وحدد التقرير مجالات الإجراءات ذات الأولوية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة. [2] لذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى العمل مع حلفائها لتطويق الصين باجراءات مختلفة لمنعها من تحدي القوة البحرية لـــ"واشنطن" في المنطقة، وهو ما ركزت عليه استراتيجية الدفاع الوطني للولايات المتحدة لإدارة "ترامب" الصادرة عن البنتاغون لعام 2018 التي نصت على أن إدارة المنافسات الاستراتيجية مع الصين وروسيا هي الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع نظراً لضخامة التهديدات التي تشكلها على أمن الولايات المتحدة وازدهارها، لهذا الغرض هدف "البنتاغون" إلى تقوية تحالفاته وشراكاته في منطقة "الإندوباسيفيك" بإقامة بنية أمنية شبكية قادرة على ردع العدوان والحفاظ على الاستقرار وضمان حرية الوصول إلى المجالات المشتركة. [3] واستغلت "واشنطن" المخاوف المتنامية من هيمنة الصين بين جيرانها –ومن ضمنهم الهند– للسعي لتحقيق الاستقرار في توازن آسيوي جديد في مواجهة الصين.

---

[1] Weixing Hu and Weizhan Meng, "The US Indo-Pacific Strategy and China's Response", **China Review.** The Chinese University of Hong Kong Press, Vol. 20, No. 3, Special Issue, August 2020, P:150.

[2] Ibid, P:144.

[3] Ibid, P:151.

هكذا غدت الهند مكوناً رئيسياً من مكونات الاستراتيجية الأمريكية آسيوياً لكونها قوة بحرية رئيسية في المحيط الهندي، يمكن أن تساعد على موازنة توسع الصين في المحيط الهندي وتقليل العبء الأمريكي في الحفاظ على الروابط الأمنية بين المحيطين الهندي والهادئ. [1] وبالتالي يبرز دور الهند المحوري في احتواء الصعود الصيني الأمر الذي تسبب في تعميق التوتر بين الطرفين لاسيما في ظل موقف الصين المعارض بشدة للاتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة، والذي سبقت الإشارة إليه، والذي اعتبر مصدراً جديداً للتوتر في العلاقات بين الهند والصين. ترتب عليه ردود فعل صينية أبرزها: أولاً، إعلان الصين عن زيادة بنسبة 15% في إنفاقها الدفاعي من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري التقليدي طويل الأمد على الهند. ثانياً، إبرامها اتفاقاً نووياً مع باكستان أنشئت بموجبه مفاعلين نوويين هناك. ثالثاً، ممارستها ضغوطاً علنية على باكستان للحيلولة دون حصول الهند على العضوية في مجموعة موردي المواد النووية (NSG) بحجة أن كلاً من الهند وباكستان غير موقعتين على معاهدة حظر الانتشار النووي.[2]

ولكن تتوجب الإشارة إلى أن الروابط الاقتصادية بين الهند والصين زادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بحيث باتت الهند تواجه صعوبات في فك ارتباطات الطرفين التجارية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بين أبريل 2019 ومارس 2020، استوردت الهند ما قيمته أكثر من 65 مليار دولار من البضائع من الصين، وصدرت إليها ما قيمته 16.6 مليار دولار، تاركةً "نيودلهي" في حالة عجز تجاري يقارب 48 مليار دولار لصالح الصين. علاوة على ذلك،

---

(1) Ibid, P:155.

(2) B.M. Jain, "Upward Graph in Strategic Ties Between India and the United States: Implications for Asian Security Architecture", **Indian Journal of Asian Affairs.** Vol. 29, No. 1/2 June-December 2016, P: 5

وعلى الرغم من أن الهند موطن ثالث أكبر صناعة دوائية من حيث الحجم على مستوى العالم إلا أنها تستورد ثلثي المكونات الرئيسية للأدوية من الصين. كما استثمرت شركات التكنولوجيا الصينية ما يقدر بنحو 4 مليارات دولار في الشركات الهندية الناشئة، وفي مارس 2020، تم تمويل 18 شركة من أصل 30 شركة ناشئة في الهند من قبل الشركات الصينية. كما أن الصادرات الصينية من منتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات إلى الهند تضاعفت على مدى السنوات الخمس الماضية [1]، إضافة إلى ذلك تعد الصين أكبر شريك تجاري ثنائي للهند. وكلتا الدولتين عضوان في مجموعة "البريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وكثيراً ما يتخذان مواقف مماثلة تجاه الدول الصناعية الكبرى في قضايا التجارة الدولية. [2]

بيد أنه وعلى الرغم من وجود مصالح مشتركة وأرضية مشتركة حول بعض القضايا الجوهرية، إلا أن ثمة محللين يرون أن هذه المصالح ليست قوية بما يكفي للتغلب على الحواجز التي تحول دون حل النزاعات بين الطرفين. فمن جهة، يرون أن برامج التحديث العسكري لكلا البلدين خلقت موقفاً مشتركاً للردع على طول الحدود المتنازع عليها. فالبلدان عالقان في معضلة أمنية لن تجلب السلام، ولكنها تخلق شكلاً من الاستقرار محفوفاً بالمخاطر، لاسيما مع ارتفاع تكاليف

---

[1] Stephen Tankel, Lisa Curtis, Joshua Fitt and Coby Goldberg, "Positive Visions, Powerful Partnerships: The Keys to Competing with China in a Post-Pandemic Indo-Pacific", Indo-Pacific Security. Center for a New American Security, March 2021, P:18.

[2] Christian Wagner and Siddharth Tripathi, "India's Response to the Chinese Belt and Road Initiative: New Partners and New Formats", SWP Comment. German Institute for International and Security Affairs, Berlin, No 7, January 2018, P:1

الحرب بشكل كبير على جانبي جبال الهيمالايا. [1] ومن جهة ثانية، يرون أن الروابط التجارية المتنامية والعلاقات الاقتصادية الصينية – الهندية لازالت لا تفي بمعايير "نظرية السلام الاقتصادي الليبرالي" لـــ"ريتشارد روز كرانس"، بحيث يفترض أن يؤدي تطور العلاقات الاقتصادية إلى الاعتماد المتبادل والذي يقود إلى السلام والتعاون الدائمين، لذا فمن غير المرجح أن تساهم العلاقات الاقتصادية بشكل كبير في دعم العلاقة الأمنية الأوسع نطاقاً بين الطرفين، ناهيك عن النزاع الحدودي القائم بينهما.[2] فكما سبقت الإشارة، ثمة خلافات حدودية بين الهند والصين، وخطر النزاع بينهما موجود دائماً ويمكن أن يندلع في أي وقت. لذا فإن تبني الهند لـــ"استراتيجية الإندوباسيفيك" (IPS) التي تتبناها "واشنطن" سيمكنها من الحصول على ميزة إستراتيجية ضخمة في مواجهة الصين. وسيساعد في تحسين مكانتها الدولية والحصول على أسلحة وتقنيات متطورة من الولايات المتحدة واليابان وذلك في إطار سعيها الجدي لاحتواء الصعود الصيني. [3]

ب. موقف الهند من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية:

أكدت الحكومة الهندية موقفها من خلال العديد من البيانات والخطابات الرسمية حيث لم ترفض المبادرة بالكامل ولم تصادق عليها بطريقة واضحة، وإنما اعترضت بوضوح على إدراج الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (The China-Pakistan Economic Corridor) (CPEC)ضمن المبادرة، لكونه

---

[1] Commodore Katherine Richards, "China-India: An analysis of the Himalayan territorial dispute", Indo-Pacific Strategic Papers. Australian Defence College. Centre for Defence and Strategic Studies, February 2015, P:16.

[2] Ibid, P:19.

[3] Weixing Hu and Weizhan Meng, "The US Indo-Pacific Strategy and China's Response", Op.Cit, P:155.

يمر عبر أجزاء من ولاية "جامو وكشمير" المتنازع عليها مع باكستان، وهو ما اعتبرته الحكومة الهندية يعكس "عدم تقدير لمخاوف الهند بشأن متطلب السيادة وسلامة الأراضي". ويذكر أن الهند تعد ثاني أكبر مساهم في "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" (AIIB) بعد الصين وينفذ على أرضها سبعة من أصل سبعة وعشرين مشروعاً معتمداً من قبل البنك، كما أنها تعد أكبر متلقي للتمويل الميسر من البنك فمن إجمالي 4.5 مليار دولار، خصص البنك حوالي 1.2 مليار دولار استثماراً في البنية التحتية في الهند. إلا أن انضمام الهند لهذا البنك تم قبل الإعلان عنه كأحد المكونات المهمة لمبادرة "الحزام والطريق".

والجدير بالذكر أن ثمة جدل يدور في الأوساط السياسية والأكاديمية في الهند حول العواقب السياسية السلبية المتصورة للمبادرة. فهناك من يرى أن اعتراض الهند على الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني لا يجب أن يحول دون مشاركتها في المبادرة والاستفادة منها لكونها فرصة، فيمكن أن تستفيد من قدرة الصين الفائقة على الاستثمار في البنية التحتية في آسيا. وهذا سيمكن بشكل كبير وصول الهند إلى أوراسيا. وقد أضاف البعض أن مشاركة "نيودلهي" في مبادرة "الحزام والطريق" مفيدة ليس فقط للهند، ولكن أيضاً لمنطقة جنوب آسيا بأكملها، فالعديد من هذه الاقتصادات تتكامل بشكل وثيق مع الاقتصاد الهندي. ومن خلال الانضمام إلى المبادرة، يمكن أن تلعب الهند دوراً قيادياً في البنية التحتية والتكامل الاقتصادي في جنوب آسيا.

ولكن في المقابل هناك من يرى أن هدف المبادرة هو "إنشاء نظام اقتصادي متمركز حول الصين في آسيا" وأن هذا من شأنه تهميش قوى أخرى أهمها الهند. وهناك من يركز على أن بعض مشاريع المبادرة تخلق صعوبات للبلدان المتلقية من حيث فخ الديون –السابق الإشارة إليه– بحيث طغت القضايا المتعلقة بالسيادة والتداعيات الجيوسياسية الأوسع داخل منطقة المحيط الهندي على جوانب أخرى

من مبادرة "الحزام والطريق". لذلك كان لمشاركة الهند في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ومجموعة (BRICS) تأثير ضئيل نسبياً على قبول "نيودلهي" لمبادرة "الحزام والطريق" [1]، هكذا تشترك "نيودلهي" مع "واشنطن" في التخوف من "قدرة الصين على تحويل أعباء الديون غير المستدامة للبلدان المتلقية إلى أداة لممارسة الضغوط استراتيجياً وعسكرياً على الدول المدينة للصين، كما ترى القيادة الهندية أن استثمارات الصين البحرية في دول المحيط الهندي مثل "ميانمار" و"باكستان" و"سريلانكا" ستشكل تهديداً لأمن الهند. [2]

ج. رد الفعل الأمريكي تجاه مبادرة "الحزام والطريق" الصينية:

ثمة اتفاق على أن الصين ستظل أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة لمجموعة من الأسباب. أولاً، هناك تجارة مزدهرة بين الولايات المتحدة والصين، فالبيانات الرسمية الأمريكية تشير إلى أن التجارة بين البلدين سجلت رقماً قياسياً بلغ 690.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهذا يشير إلى نمو تجاري قوي على الرغم من قرارات الحكومة الأمريكية بإضافة مزيد من التعريفات الجمركية وفرض قيود على الواردات الصينية[3]، ثانياً، بحكم عضوية الصين

---

[1] Gulshan Sachdeva, "Indian Perceptions of the Chinese Belt and Road Initiative", **HKTDC Research.** 19 Sept 2019, at: URl: https://research.hktdc.com/en/article/MzYzMDM2MTMy

[2] Xue Gong,"China's Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific ", Op.Cit, P: 42.

[3] "ارتفاع حجم التجارة الدولية مع الصين في عام 2022 محطماً نظرية فك الارتباط من خلال تدفقات حقيقية"، **وكالة أنباء شينخوا.** 23 فبراير 2023، على الرابط:

URL:
https://arabic.news.cn/20230223/35d0634931a2470fa25f3d11c2c23395/c.html

الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فإن تصويتها على القضايا ذات الأهمية الحاسمة أمر لا غنى عنه للولايات المتحدة. ثالثاً، ديون الولايات المتحدة للصين تزيد عن 1.5 تريليون دولار، ورابعاً، أمريكا غير قادرة على منافسة الصين في تقديم مساعدات أجنبية ضخمة ومنح لدول العالم الثالث. [1]

ومع ذلك، بدأت "واشنطن" ترتيبات مالية بالتعاون مع الحلفاء والشركاء لعرقلة تمويل الصين لمبادرة "الحزام والطريق". فمثلاً، أقام مجلس الأعمال الأمريكي–الهندي التابع لغرفة التجارة الأمريكية بالتعاون مع مجلس الأعمال الأمريكي الياباني، "المنتدى الثلاثي للبنية التحتية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، كما أصدرت "واشنطن" قانون الاستخدام الأفضل للاستثمار المؤدي إلى التنمية (BUILD)، لمواجهة المبادرة الصينية. بالإضافة إلى تقديم حزمة استثمار بقيمة 113 مليون دولار أمريكي لمبادرات تطوير التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية المعروضة في اجتماعات الآسيان في أغسطس 2018. فضلاً عن تعهدها بتقديم بما يقرب من 300 مليون دولار أمريكي من التمويل الأمني الجديد لجنوب شرق آسيا. [2] وجميعها مبادرات واسهامات تستهدف في المقام الأول الحيلولة دون خروج مبادرة الحزام – الطريق إلى النور على نحو يشكل عائقاً حاسماً أمام توسع دائرة النفوذ الاقتصادي للصين ومن ثم وسيلة مثلى لاحتواء الصعود الصيني.

د. مردود سياسة احتواء الصين على الدور الإقليمي المحوري للهند:

بالنسبة للهند، تعتبر الصين هي المنافس الاستراتيجي الرئيسي لها ولكنها في نفس الوقت تمثل فرصة اقتصادية سانحة، فهي أكبر شريك تجاري للهند، ولكل

---

[1] B.M. Jain, "Upward Graph in Strategic Ties Between India and the United States: Implications for Asian Security Architecture", Op.Cit, P:5.

[2] Xue Gong,"China's Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific ", Op.Cit, P: 42.

منهما مصالح استثمارية ناشئة ومتنامية لدى الآخر، وقد دفعتهما مصالحهما المشتركة إلى إقامة شراكة أمنية لحماية الممرات البحرية في المحيط الهندي.[1] وهو ما يجسد المعضلة التي تواجهها الهند حالياً، فهي من جهة تسعى للاستفادة من المبادرات التي تعلنها الصين لما يترتب عليها من ازدهار التجارة الثنائية، والتمويل متعدد الأطراف، ودعم "البريكس"، ومشاركة الوحدات العسكرية الهندية في تدريبات متعددة الأطراف مع "جيش التحرير الشعبي" الصيني تحت رعاية "منظمة شنغهاي للتعاون"، مع عقد كبار المسؤولين الهنود اجتماعات رسمية مع أقرانهم الصينيين.

لكنها من جهة أخرى تخشى استعداء الولايات المتحدة، وبالتالي فهي مضطرة للعمل مع كلا الجانبين في خطوات قد تبدو متناقضة في بعض الاحيان. فمثلاً في قمة "الكواد" التي عقدت في مايو 2022، كشف زعماء أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة عن مشروع بحري لتبادل المعلومات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يهدف إلى الاستجابة للكوارث الطبيعية ومكافحة الصيد غير المشروع ويأتي ذلك جزئياً كرد فعل على النشاط الصيني في المنطقة. وبعد أيام انتشرت أنباء مفادها أن الهند وافقت أيضاً على العمل مع الصين في مجال التعاون الفضائي. وبموجب الخطة الجديدة، سيكون قمران صناعيان هنديين جزءًا من "كوكبة افتراضية" تسمح بمشاركة البيانات بين دول "البريكس"، والتي تشمل أيضاً البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا. [2]

---

[1] Ibid, P:10.

[2] Sushant Singh, “India’s China Policy Is Confused”, **Foreign Policy.** 14 June 2022, at:
URL:https://foreignpolicy.com/2022/06/14/india-china-policy-ladakh-border-clash-quad-modi/

بيد أن ما تعانيه الهند من محدودية القوة مقارنة بالصين، وقربها الجغرافي منها الذي لا يمكن تجاهله، يرتبان على "نيودلهي" ألا تقحم نفسها في أية مواجهة أميركية – صينية لا ينجم عنها تهديد مباشر لأمنها القومي. فالهند تثمن التعاون مع "واشنطن" بسبب الفوائد الملموسة الناتجة منه، لكنها لا ترى أن عليها، لقاء ذلك، تأييد الولايات المتحدة تأييداً مطلقاً في أية أزمة تقع بين القوتين – حتى لو كان مصدر الأزمة الصين وحتى لو كانت تضر بمصالح للهند والولايات المتحدة معاً. وهنا يظهر التباين في وجهات النظر بين الولايات المتحدة والهند بشأن ما ينتظره البلدان من الشراكة الأمنية التي تجمعهما. فقد سعت "واشنطن" إلى تقوية موقف الهند ضمن إطار النظام الدولي الليبرالي، وتتوقع منها الإسهام الفعال في تحالف دفاعي. أما "نيودلهي" فتسعى إلى الحصول على تكنولوجيات متطورة من الولايات المتحدة تعزز قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتسهم في تحولها إلى قوة كبرى قادرة بقدراتها الذاتية على التوازن مع الصين. ومن ثم هي لا ترى أن المساعدة الأميركية توجب عليها التزامات إضافية [1]، وهذا هو جوهر المعضلة التي تواجهها الهند في تعاملها مع قطبين متنافسين لكل منهما مصالحه المتصادمة مع القطب الآخر.

ثانياً: قضايا التعارض الأمريكي– الهندي:

قضايا التعارض في العلاقات الدولية تشير إلى الحالات التي تنشأ فيها تناقضات أو تضارب بين مصالح الدول المختلفة. وفي هذا الإطار، سوف نتناول قضيتين من أبرز قضايا التعارض بين الجانبين الأمريكي والهندي، هما: رؤية

[1] آشلي ج. تيليس ، "رهان أميركا الخاسر على الهند: لن تنحاز نيودلهي إلى واشنطن ضد الصين"، **جريدة الإندبندنت العربية.** 20 مايو 2023 ، على الرابط:
URL:https://www.independentarabia.com/node/452896/-آراء/رهان-أميركا-الخاسر-على-الهند

النظام الدولي: أحادي أم متعدد الأقطاب؟، والتوافق الروسي – الهندي الذي تأكد بإبرام اتفاقية تعاون استراتيجي بين كل من " بوتين" و"مودي" في يوليو 2024.

1. **رؤية النظام الدولي: أحادي أم متعدد الأقطاب؟**

يُعرف النظام الدولي بأنه "التوزيع القائم للقوة بين الفاعلين الدوليين في فترة زمنية معينة"، ويعبر عن نمط أو أنماط سائدة للتفاعلات بين الوحدات الدولية، والتي تعكس علاقات تأثير وتأثر بين تلك الوحدات. وتتكون عناصر النظام الدولي من الفاعلين الدوليين وهيكل يحدده توزيع القوة والمقدرات داخل النظام، هذا الهيكل بدوره يحدد ترتيب الوحدات المكونة للنظام الدولي من حيث القوة والمكانة، ويؤثر على سلوك الفاعلين الدوليين من حيث التحديات والفرص المتاحة لهم. ويضاف إلى ذلك مجموعة القواعد والإجراءات والمنظمات التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين.

والملاحظ أنه منذ انتهاء الحرب الباردة اعتمد النظام الدولي في شقيه الاقتصادي والأمني على القيادة الأمريكية، الأمر الذي حقق للولايات المتحدة تفرداً بقيادة تفاعلات النظام الدولي استطاعت من خلاله تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها من خلال مؤسسات اقتصادية وأمنية دولية وإقليمية تعمل وفق المعايير والقيم الأمريكية. إلا أنه في الأعوام الأخيرة، شهد النظام الدولي تراجعاً لنفوذ الولايات المتحدة وقدرتها على تشكيل الأحداث العالمية أو التعامل مع الأزمات الدولية، في الوقت ذاته الذي صعدت فيه الصين إلى مكانة القوة المؤثرة في النظام الدولي الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى توسيع نفوذها من خلال استغلال أزمات النظام الدولي لإظهار تفوق النموذج الصيني.

ويواجه النظام الدولي الحالي تحديات عديدة ترتبط بعضها إلى حد كبير بصعود الصين. وعلى خلفية هذه التحديات، شهدت الدوائر الأكاديمية مناقشات عدة حول مستقبل النظام الدولي، أكدت في مجملها على أمرين: الأول، أن العالم

يسير في اتجاه نهاية الأحادية القطبية القائمة على هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى مع تزايد الاستقطاب والتوتر الدولي. والثاني، أن مستقبل النظام الدولي سوف يتحدد بناء على ما سوف يسفر عنه التنافس متعدد الأبعاد بين الولايات المتحدة والصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. [1]

ويرى الباحثون أن النظام الدولي الجديد لم يتبلور بعد، ويرجح عدد منهم أنه سيكون نظاماً أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية ومتعدد الأقطاب على الصعيد الاقتصادي، حيث يشير الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة بالقوي الدولية الأخرى، إلى أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية العظمى لردح طويل من الزمن، وفي المقابل تتعدد مراكز القوي الاقتصادية، في حين يرجح عدد آخر من الباحثين أن النظام الدولي الجديد سيكون عديم الأقطاب، وذلك نتيجة صعود قوي إقليمية لا تقل أهمية ودوراً عن القوي الدولية الفاعلة، وفاعلين من غير الدول (Non-State Actor) من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيداً للعلاقات الدولية العابرة للحدود، والتي تقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية.[2]

هذا النظام الدولي ديناميكي الطابع والبنية الهيكلية يستدعي تحليل وجهتي النظر الأمريكية والهندية إزائه على النحو التالي:

أ. الرؤية الأمريكية للنظام الدولي:

---

[1] د/ ريهام باهي، "دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي"، **الملف المصري**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، ديسمبر 2022، ص ص: 20-21.

[2] عمرو عبد العاطي،"اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية"، **السياسة الدولية**.2011/8/2، على الرابط:

URL: http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx

تشير استراتيجية الأمن القومي الأميركية لإدارة "بايدن" الصادرة في أكتوبر 2022 إلى أن الولايات المتحدة تواجه تحدياً استراتيجياً يتمثل في انتهاء حقبة ما بعد الحرب الباردة بشكل نهائي، واحتدام المنافسة بين القوى الكبرى لتشكيل ما سيأتي بعد ذلك. وفي هذا الصدد، ترى الإدارة الأمريكية أنه لا توجد دولة في وضع أفضل للنجاح في هذه المنافسة من الولايات المتحدة [1]، وتؤمن بأن رؤيتها لمستقبل النظام الدولي هي محل اتفاق مع عدد كبير من الدول على مستوى العالم من خلال الرغبة في أن تخضع العلاقات بين الدول لميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الحقوق العالمية لجميع الأفراد – السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ومن أجل تحديث وتعزيز المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل وتحقيق المزيد من المكاسب. وترى أن العالم الآن عند نقطة انعطاف حيث سيكون هذا العقد حاسماً، في تحديد شروط المنافسة بينها وبين جمهورية الصين الشعبية، والتصدي لالتهديد الجاد الذي تشكله روسيا وفقاً لهذه الرؤية الأمريكية. [2]

ب. الرؤية الهندية للنظام الدولي:

تحددت رؤية الهند للنظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة من خلال تبنيها سياسة "عدم الانحياز" التي كانت تسعى إلى التخفيف من التأثير العالمي للثنائية القطبية المتوترة، والاعتراف بالمتطلبات الأمنية المشروعة للدول غير الغربية، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا من أجل تقليل التفاوت في عملية

---

[1] **National Security Strategy**. The White House, Washington, October 2022, P:6.at:
URL:https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

[2] Ibid, P:12.

التحديث العالمية، وحظر التمييز وبالأخص التمييز العنصري. [1] ثم أرغمت نهاية الحرب الباردة "نيودلهي" على التحول في نهج سياستها الخارجية لتعظيم فرصها وتقليل نقاط ضعفها، وذلك من خلال تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتجديد المعادلة الاستراتيجية مع الغرب الذي قاد النظام الدولي آنذاك. وظهر التعديل في التفكير الهندي الرسمي في البداية في تصريح رئيس الوزراء الهندي آنذاك "فاجبايي"، الذي وصف الهند والولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ بأنهما "حليفان طبيعيان". واعتبر الهند قوة آسيوية ذات أهمية كبيرة، تؤمن بأن الديمقراطية تشكل قوة للسلام والاستقرار العالميين، وتؤيد صراحةً اقتصاد السوق. [2]

والجدير بالذكر أن القيادة الهندية رحبت بالنظام المتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، حيث دعا رئيس وزرائها آنذاك "فاجبايي" إلى "نظام مجتمعي تعددي" يعترف ويستوعب "القوة المتنامية لدى اللاعبين الاقتصاديين والأمنيين الناشئين". كذلك يمكن تلمس فهماً أعمق لرؤية القيادة الهندية الحالية للنظام الدولي في عهد رئيس الوزراء "مودي" في كتاب "الطريقة الهندية"، الذي كتبه وزير الشؤون الخارجية "جايشانكار" خلال سنواته الأولى في منصبه. والذي أشار فيه إلى حقيقة أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها إدارة النظام القائم والصين وحدها لا تستطيع بناء نظام جديد، فلا توجد قطبية واضحة على القمة. وبدلاً من ذلك، هناك تعددية أقطاب ناشئة صاعدة في ظل تعدد اللاعبين. [3]

---

[1] Atul Mishra, "The world Delhi wants: official Indian conceptions of international order c. 1998–2023", **International Affairs.** Oxford University Press, Volume 99, Issue 4, July 2023, P:1406.

[2] Ibid, PP:1408-1409.

[3] Ibid, PP:1410-1413.

مما سبق يمكن القول أن الهند ترغب في عالم متعدد الأقطاب تستطيع فيه حماية مصالحها ولعب دور في تشكيل النظام الدولي، كما تسعى إلى إيجاد آليات متعددة الأطراف أقوى لإدارة حالة عدم الاستقرار التي سوف تنتج حتماً عن التعددية القطبية على نحو أفضل. فالعالم المتعدد الأقطاب أقل استقراراً من البدائل الأخرى لكونه يتضمن المزيد من القوى الفاعلة، وقد يؤدي تغيير جهة فاعلة واحدة إلى الإخلال بتوازن القوى العام. ومع ذلك، بالنسبة للهند، فإن التعددية القطبية من شأنها أن توفر وسيلة لتأمين مصالحها الوطنية دون الخضوع للولايات المتحدة أو الصين. فهي تسعى إلى إصلاح النظام الدولي وليس بالضرورة قلبه. وعلى النقيض من ذلك، تسعى الصين إلى إصلاح وقلب العديد من جوانب النظام الدولي.[1]

ج. المساعي الهندية لتطوير النظام الدولي:

تعد الهند أحد دعاة إصلاح المؤسسات الدولية، فهي من جهة إحدى قوى تكتل "البريكس" الذي يُجمع أعضاؤه على ضرورة استخدام التكتل كأداة من أجل تغيير النظام الدولي القائم، وتقديم رؤية بديلة لنظام عالمي متعدد الأقطاب يراعي المساواة والتنمية وتعزيز القانون بين الدول المختلفة، والسعي إلى إحداث تغيير في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي وبنيته التحتية، ومحاولة خلق واقع جديد في النظام الدولي، على أن يستتبعه تغيير في موازين القوى الدولية. وقد ارتأت الهند في الانضمام إلى تكتل "البريكس" محاولة من أجل وجود نظام دولي متعدد الأقطاب، من خلاله تسعى إلى تعزيز نفوذها في العالم، وبالتحديد في الدول النامية، مع بذل مجهود دولي أكبر إزاء قضايا مثل الحد من التسلح ودعم سيادة

(1) Paul B. Stares, Qingguo Jia, Nathalie Tocci, Dhruva Jaishankar and Andrey Kortunov, **Perspectives on a Changing World Order**. Council on Foreign Relations, 2020, PP: 18-19.

الدول، بالإضافة إلى ضرورة دعم قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق مستقبل أفضل للهند بشكل خاص، وتطوير نظام عالمي عادل يخلق مستقبل أفضل للعالم أجمع. [1]

والخلاصة، أن التنافس الأمريكي- الصيني قد وضع العديد من الدول في وضع "اختيار بين الجانبين"، ورفضاً لحالة الاستقطاب الدولي، إذ أن هناك دولاً عديدة ترفض أن تختار ما بين عالم بقيادة أمريكية أو عالم بقيادة صينية أو أن تنحاز لطرف على حساب الآخر أو أن تعيش في عالمين بمجموعتين مختلفتين من القيم.[2] لذا اتجهت عدد من القوى المتوسطة والإقليمية – ومن بينها الهند – للدفع في اتجاه تقوية المؤسسات والأطر الدولية والقانون الدولي وآليات التعاون المتعددة الأطراف، مثل مجموعة "العشرين" (G20)، من أجل التخفيف من حدة التنافس الدولي الناجم عن الصعود الصيني.[3] وتطالب هذه القوى بإعادة توزيع حقوق التصويت المعتمدة المرجحة الآن لكفة الغرب، بحيث يكون مستنداً بقدر أكبر من الرجحان إلى الكتل السكانية للدول الأعضاء وبقدر أقل على الأحجام الفعلية للمساهمات المالية. [4]

على هذا النحو، يقدم العالم متعدد الأقطاب العديد من الفرص للهند لأن تضاؤل الهيمنة الغربية يفتح المجال أمام القوى الناشئة مثل الهند للعب دور نشط

---

[1] وفاء لطـــفى، "القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.** المجلد 24، العدد 1، يناير 2023، ص: 247.

[2] عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية"، مرجع سابق.

[3] د/ ريهام باهي، "دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي"، مرجع سابق، ص: 21.

[4] د/ فاروق طيفور، "الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية.** جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021، ص:387

في الشئون العالمية وعلى نحو متزايد، كما يوفر العالم متعدد الأقطاب للهند المزيد من الخيارات لمتابعة مصلحتها الوطنية وطموحاتها القيادية من خلال توفير الترابط العالمي، والسعي إلى قيادة مشتركة استباقية للحوكمة العالمية وبناء بيئة إقليمية متجانسة في جنوب آسيا والمحيط الهادئ. [1]

عطفاً على ما سبق يتضح تصادم الرؤيتين الأمريكية والهندية حول البناء الهيكلي للنظام الدولي، ذلك التصادم الذي يخلق تطابقاً ما بين " بيجين" و " نيودلهي" إزاء بنية النظام الدولي.

2. <u>التوافق الروسي – الهندي:</u>

تُعتبر روسيا والهند حليفين منذ زمن الحرب الباردة، وعلى مدى سنوات طويلة شدد الجانبان على العلاقات الخاصة التي تربط بينهما. بيد أن تقارب الهند المتزايد من الولايات المتحدة بات يُنظر إليه على أنه يؤثّر سلبياً على علاقاتها مع روسيا، وفي المقابل فإن قيام "موسكو" بدورها بتطوير علاقات مع منافس الهند في المنطقة أي باكستان أثار انزعاج "نيودلهي". [2] ورغم أن تقارب روسيا مع الدول المجاورة للهند كالصين وباكستان كان وما يزال حجر عثرة في تنمية العلاقة بين الدولتين، خاصةً مع تركيز الولايات المتحدة على توثيق تعاونها مع الهند في تحالفات عسكرية هدفها تحجيم الدور الصيني، وتخفيف قوة العلاقة ما بين روسيا والصين، والتأثير على إستراتيجية هاتين الدولتين في نطاق شرق القارة الآسيوية ووسطها، ضمن مساعي أمريكية هادفة في الأساس إلى تقزيم

---

[1] Veena Kukreja," India in the Emergent Multipolar World Order: Dynamics and Strategic Challenges", **India Quarterly**. Volume 76 Issue 1, 23 March 2020, P: 10.

[2] د/ ذكر الرحمن، "شراكة الهند مع روسيا"، **جريدة الاتحاد.** أبو ظبي، 17 ديسمبر 2021، على الرابط:

URl: https://www.alittihad.ae/opinion/4246062شراكة-الهند-مع-روسيا/

النفوذ الروسي. [1] إلا أنه، ورغم هذه الاختلافات، يلاحظ وجود اصطفاف استراتيجي متزايد بين الهند وروسيا حول عدد من القضايا خلال الآونة الأخيرة، ولعل أبرز مجالات التوافق الروسي– الهندي يمكن عرضها إجمالاً فيما يلي:

أ. تأثير تطورات الوضع في أفغانستان:

ترتب على خروج الولايات المتحدة فعلياً من أفغانستان في سبتمبر 2021 تغير مؤثر في البيئة الجغرافية المحيطة للهند على المستويات الجزئية والمتوسطة والكلية. فعلى المستوى الجزئي، أدى ذلك إلى انتكاسة في العلاقات بين الهند وأفغانستان وتقليص المساحة الاستراتيجية للهند في أفغانستان التي ترسخت من خلال استثماراتها التي تشير الاحصائيات إلى أنها تجاوزت قيمتها منذ عام 2001 ثلاثة مليار دولار، مما يجعل الهند خامس أكبر دولة قدمت مساعدات لأفغانستان بعد غزوها من الولايات المتحدة.

وعلى المستوى المتوسط، تسبب ذلك في جولة جديدة من التفاعلات الإقليمية. حيث عادت روسيا إلى الساحة، وتزايدت فرص التعاون بين الصين وأفغانستان. واكتسبت باكستان المزيد من المزايا في المنافسة بينها وبين الهند، وبالتالي اشتد التهديد الذي تتعرض له الهند. كما تزايد نفوذ إيران في المنطقة، مما يزيد الضغط على البيئة الجغرافية للهند. أما على المستوى الكلي، فقد جاء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان نتيجة تعديل الأولويات الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نفذت بموجبه انكماشاً استراتيجياً مخططاً له بهدف التركيز على مواجهة التحديات الناجمة عن صعود الصين وفق "استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ" المبنية

[1] أحمد خليل أرتيميتي، **آفاق العلاقات الروسية الهندية**. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص: 3.

على تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة وحلفائها في هذه المنطقة، وعلى رأسهم الهند. [1]

وفي مواجهة هذه التطورات، لم يعد أمام "نيودلهي" خيار سوى توثيق الارتباط مع كل من روسيا وإيران، لكونهما طرفين فاعلين ثابتين في الساحة الأفغانية، وذلك بهدف إيجاد مكانة قوية ضمن نطاق القوى الإقليمية المتنافِسَة التي بدأت تتسارع لملء الفراغ في أفغانستان حتى قبل انسحاب الولايات المتحدة من "كابول". [2]

ومعلوم أن الهند لم تكن جزءاً من الاجتماعين اللذين عقدتهما روسيا بشأن أفغانستان ضمن محادثات "صيغة موسكو" في عام 2021، في الفترة التي سبقت استيلاء "طالبان" على السلطة، إلا أن "نيودلهي" عادت إلى طاولة المفاوضات في محادثات "صيغة موسكو" في نوفمبر 2022، وكانت ضمن مجموعة الخمس دول المجاورة لأفغانستان التي اقترحتها "موسكو" والتي تضم روسيا والصين وإيران وباكستان والهند بهدف التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، أطلقت "نيودلهي" آلياتها الخاصة مع دول آسيا الوسطى لتنسيق مواقفها بشأن قضية أفغانستان حيث انعقدت القمة الافتتاحية بين الهند وآسيا الوسطى في الهند في يناير 2022 والتي توجت بإعلان "دلهي". [3]

---

[1] Chunfang Zhang, "The Impact of Afghanistan's Changed Situation on India's Geo-environment", **Asian Journal of Social Science Studies**. Vol. 7, No. 6, June 2022, PP: 33-35.

[2] أحمد دياب، **مستقبل الدور الهندي في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي: الحسابات والاحتمالات.** مركز الإمارات للسياسات، 12 يونيو 2021، على الرابط:
URL:https://epc.ae/ar/details/brief/mustaqbal-aldawr-alhindi-fi-afghanistan-baed-alainsihab-alamrikii

[3] Dhairya Maheshwari, "There's 'Great Potential' for India-Russia Cooperation on Afghanistan: Experts", **SputnikNews.** 14/4/2023, at:

ب. موقف الهند من الحرب الأوكرانية:

يرجع الصراع الدائر في أوكرانيا إلى الخلافات الأمريكية الروسية حول العضوية المحتملة لكييف في "الناتو"، والتي اعتبرتها "موسكو" بمثابة تهديد وجودي لها، وفي عام 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم كما وضعت إقليمي "دونيتسك" و"لوهانسك" ذوي الأغلبية الروسية في شرق أوكرانيا تحت الحكم الذاتي.

وفي نوفمبر 2021 ظهرت مؤشرات تشير إلى تبني "واشنطن" موقفاً أكثر تشدداً من خلال زيادة الإمدادات العسكرية لأوكرانيا، ورفض الوضع الخاص المقترح للأقاليم في شرق أوكرانيا، وتوقيع "ميثاق الشراكة الاستراتيجية" مع أوكرانيا للتأكيد على التزام "واشنطن" بالحفاظ على سيادة أوكرانيا واستقلالها. وفي ظل انعدام الثقة المتبادل وتصاعد التحركات العسكرية شنت روسيا هجومها الذي اعتبرته "رد فعل وقائي" ضد حشود عسكرية من قبل "كييف" على حدود إقليم "دونباس" الشرقية واعتزام قواتها العسكرية وضع المنطقة تحت السيطرة الأوكرانية في انتهاك للاتفاقيات السابقة بين البلدين.

ولقد أدرجت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون المواجهة مع روسيا في إطار المواجهة بين تحالف الدول الديموقراطية ضد دولة ذات نظام استبدادي، وكان عليهم ضم الهند إلى التحالف من أجل إضفاء المصداقية على هذا النهج. إلا أن الهند كان لها رأي معارض لاسيما وأنها لطالما نظرت إلى "موسكو" بوصفها الشريك الأكثر اعتمادية وموثوقية في ظل عقود عديدة من الصداقة.[1] ولعل هذا ما يفسر عدم توجيه الهند انتقادات لموقف روسيا في أزمة شبه جزيرة القرم عام

https://sputniknews.in/20230414/theres-great-potential-for-india-russia-cooperation-on-afghanistan-experts-1536812.html

[1] د/ تلميذ أحمد، "تسعى الهند لتُقدم رؤية لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب في السنوات المقبلة"، **آراء حول الخليج**. العدد 174، يونيو 2022

2014، فضلاً عن امتناعها عن التصويت على مشروع قرار الأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في مجلس الأمن [1] ، وفي 31 يناير 2022، امتنعت الهند عن التصويت على ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن أن يتولى مناقشة الوضع في أوكرانيا باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين . وبرر وزير الشئون الخارجية الهندي الصراع حول أوكرانيا بأنه "ينبع من سياسات ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتوسُّع الناتو، والديناميات بين روسيا وأوروبا، وروسيا والغرب على نطاق واسع ." وفي 22 فبراير 2022، امتنعت الهند، باعتبارها أحد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، عن إدانة قرار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الاعتراف باستقلال الإقليمين الانفصاليين في شرق أوكرانيا. وبعد بداية التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا في فبراير 2022، دعا رئيس الوزراء الهندي "مودي" إلى وقف فوري للعنف، وأكد أهمية تضافر جهود جميع الأطراف للعودة لمسار المفاوضات الدبلوماسية والحوار. في حين صرح وزير الخارجية الهندي أن الهند "محايدة" في الصراع .[2]

هذا وتُعَدُّ الهند من بين ثلاث دول فقط، والدولة الديمقراطية الوحيدة، من بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، التي امتنعت عن التصويت لمصلحة القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة وألبانيا إلى مجلس الأمن والذي يُدين سلوك روسيا في أوكرانيا، في 26 فبراير 2022 بل دعت "نيودلهي" الأطراف

---

[1] **وحدة الدراسات الآسيوية، الحسابات الاستراتيجية للهند وباكستان إزاء الحرب الروسية–الأوكرانية. مركز الإمارات للسياسات، 23 مارس 2022، على الرابط:**
URL:https://epc.ae/ar/details/featured/alhisabat-aliastiratijia-lilhind-wabakistan-iza-alharb-alruwsia-al-uwkrania

[2] **أحمد دياب، المعضلة الهندية في الأزمة الأوكرانية. مركز الإمارات للسياسات، 4 مارس 2022، على الرابط:**
URL :https://www.epc.ae/ar/details/brief/almuedila-alhindia-fi-alazma-al-uwkrani

كافة إلى ممارسة ضبط النفس في الوقت الذي تجنَّبت فيه التطرق إلى سيادة أو وحدة أراضي أوكرانيا.[1]

وتأكيداً لهذا الموقف، امتنعت الهند (ضمن 35 دولة أخري) عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي صدر في 2 مارس 2022 بأغلبية 141 صوتاً في نهاية جولة طارئة استثنائية، والذي طالب روسيا بالتوقف فوراً عن استخدام القوة ضد أوكرانيا، وسحب جميع قواتها العسكرية على نحو فورى وكامل وغير مشروط من أوكرانيا، وأكد التمسُّك بسيادة واستقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها بما فيها مياهها الإقليمية. [2] كما امتنعت الهند عن التصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي سعى إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا. ومن المرجح أن يؤدي موقف الهند تجاه النزاع في أوكرانيا إلى المساس بسمعة "نيودلهي" بوصفها دولة ديمقراطية، كما أنه يتوقع أن يؤثر سلباً على دعم قضيتها لتصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن، إضافة إلى احتمال المخاطرة بدعم "واشنطن" لها حول هذه المسألة. والملاحظ أنه لطالما استخدمت الهند عدم الانحياز لتبرير ترددها وعدم قدرتها على تبني مواقف حاسمة حول قضايا الأمن الدولي الحساسة. وبالرغم من التكلفة المتزايدة في مجال السمعة فإن من المرجح احتفاظ الهند بعلاقتها مع روسيا على نطاق واسع لأهمية وحيوية هذه العلاقة. ومن جهة أخرى، احتمال غياب أي قرارات جوهرية في الغرب لمعاقبة الهند،

---

[1] **وحدة الدراسات الآسيوية، الحسابات الاستراتيجية للهند وباكستان إزاء الحرب الروسية–الأوكرانية. مرجع سابق.**

[2] أحمد دياب، **المعضلة الهندية في الأزمة الأوكرانية.** مرجع سابق.

فإن من المرجح أن تتمكن الهند من استيعاب الأضرار والاحتفاظ بعلاقتها مع روسيا بانتظار ظهور بيئة دولية مناسبة تحقق لها مصالحها العليا. [1]

ج. تأثير عضوية الهند في "الكواد" على موقفها من الحرب الأوكرانية:

أعلنت مجموعة "الكواد" موقفها من الحرب الروسية – الأوكرانية في قمة طوكيو في 24 مايو 2022 حيث أكدت الدول الأربع أنه لا يُسمح بأي تغيير أحادي الجانب للوضع الراهن بالقوة في أي منطقة، وخاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأنه يجب التمسك بمختلف مبادئ سيادة القانون والسيادة والسلامة الإقليمية في كل منطقة من مناطق العالم، وأعربوا عن قلقهم بشأن الصراع المأساوي في أوكرانيا.[2] وقد جاء هذا البيان متماشياً مع البيان المشترك السابق الصادر في مارس بعد مناقشة قادة المجموعة بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا، وتجنب البيان هذه المرة الإشارة المباشرة لروسيا. وبدلاً من ذلك، ركز على الجانب الإنساني للنزاع بأكمله. ووصفه بأنه "أزمة إنسانية مأساوية"، ويعد هذا تناقضاً مباشراً مع نتائج الاجتماعات الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة مع اليابان وكذلك أستراليا والتي تضمنت دعم أوكرانيا، واعتبار عدوان روسيا ضدها "وحشي وغير مبرر". وإدانة تصرفات روسيا والدعوة لمحاسبتها.

ولقد استند هذا الموقف الهندي المحايد من الحرب الأوكرانية على ذريعة حرص الهند على ضمان أن أعضاء الرباعية يقدرون مخاوف الهند الناشئة عن

---

[1] **وحدة الدراسات الآسيوية، الحسابات الاستراتيجية للهند وباكستان إزاء الحرب الروسية–الأوكرانية.** مرجع سابق.

[2] "Advancing the Common Vision of a Free and Open Indo-Pacific: A Statement by PM Kishida Following the Quad Leaders' Meeting", 24 May 2022. At: URL:https://https://www.japan.go.jp/kizuna/_userdata/pdf/2022/summer2022_special_issue/quad_leaders_meeting.pdf

جيرانها المباشرين. [1] ويبدو أن اجتماعات الولايات المتحدة والهند على مستوى وزراء الدفاع والخارجية، والتوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الهند وأستراليا، وإحراز تقدم في العديد من الأهداف، والأنشطة في إطار "الكواد" تشير إلى أن موقف الهند من حرب أوكرانيا لم يؤثر بشكل خطير على تقييم الشركاء الآخرين لها وحماسهم لها كشريك مؤثر وفاعل.[2] وذلك على الرغم من استمرار تعزيز المسار الإيجابي للعلاقات بين روسيا والهند، الذي بلغ ذروته بتوقيع الاتفاق الاستراتيجي أثناء القمة السنوية الثانية والعشرين في موسكو في 8 يوليو 2024، والتي تُعَد أعلى آلية حوار مؤسسي في الشراكة بين الدولتين، سعياً إلى الحفاظ على وتيرة انتظام القمم الثنائية، وذلك بعد توقف دام عامين. حيث تم التوقيع على تسع اتفاقيات محورية لتفعيل آليات التعاون المؤسسي عبر المشاورات الثنائية بين وزارتي خارجيتي الدولتين، بجانب الاجتماعات المنتظمة بين الهيئات البرلمانية والمجالس الأمنية بالدولتين. بالإضافة إلى إعطاء زخم إضافي لتعميق التفاعل التجاري والاقتصادي، والتخفيف من الخلل في الميزان التجاري بين الدولتين ومناقشة آلية جديدة لمعالجة مشكلات العملة المستمرة من خلال مشاريع تعاونية مشتركة مع معالجة تغير المناخ، وتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والاتفاق على تصنيع قطع الغيار للآليات الدفاعية روسية المنشأ في الهند في إطار مبادرة "صنع في الهند".[3]

---

[1] Akshay Ranade, "How India Influences the Quad", Op.Cit.

[2] Garima Mohan and Kristi Govella, "The Future of the Quad and the Emerging Architecture in the Indo-Pacific", **Policy Paper**. The German Marshall Fund of the United States (GMF), June 2022, P: 12.

[3] Danish Yousuf and Namita Barthwal, "After Modi's Moscow Trip, Where Do India-Russia Relations Stand?" **The Diplomat.** 19 July 2024, at: URL:https://thediplomat.com/2024/07/after-modis-moscow-trip-where-do-india-russia-relations-stand//

باختصار يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تعزيز علاقات الهند مع الولايات المتحدة، إلا أن روسيا لا تزال شريكاً حاسماً للهند. ومن غير المرجح أن تتضاءل الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للعلاقات الهندية الروسية ورغم محاولات الولايات المتحدة الضغط في اتجاه إدانة الهند لروسيا، كثفت الهند تعاونها التجاري مع روسيا، وازداد حجم وارداتها من نفط روسيا الخام بعد عام فقط من بداية الحرب الأوكرانية لتصبح أكبر مشترٍ للنفط الروسي الخام، ولعل ذلك يرجع لأن الهند ترى أنه يُمكِن لروسيا أن تقوم بدور موازِن ما، أو ربما كحلقة وصل كقوة آسيوية لا غنى عنها في التواصل مع القوى النووية الثلاث: الصين، وباكستان، وكوريا الشمالية من جانب، كما تدرك الهند أنه لا يمكنها الاضطلاع بدور سياسي واقتصادي نشط في أفغانستان وفى منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية الجيوستراتيجية من دون التعاون مع روسيا، ويتوافق هذا مع السياسة التي تنتهجها الهند منذ ثلاثة عقود لإبرام وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول المحورية والفاعلة، بما يحقق مصالحها ويساعد على تلبية طموحها كقطب صاعد في السياسة الدولية.[1]

الخلاصة:

تناولت الدراسة العلاقات الأمريكية – الهندية من منظور عدة قضايا محورية تتراوح بين التوافق والتعارض، يمكن تلخيصها كما يلي:

- يعد "الحوار الأمني الرباعي" "الكواد" واحتواء الصين إقليمياً وعالمياً من أبرز مظاهر التوافق في العلاقات الأمريكية – الهندية.

---

[1] **وليد القاضي، "قمة «مودي – بوتين».. دوافع ودلالات تعزيز العلاقات الهندية الروسية في بيئة دولية مُعقّدة"، جريدة المصري اليوم. 2024/7/31، على الرابط:**
URL: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3226280

- يمثل الحوار الأمني الرباعي "الكواد" (الذي يضم كلاً من الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان) منصة لتعزيز التعاون الأمني، وفي حين تسعى الولايات المتحدة لتحويل الـــ"كواد" إلى تحالف أمني أو "ناتو آسيوي" تتحفظ الهند على أي تصعيد عسكري ضد التهديد الصيني في المنطقة.
- انضمام الهند إلى "الكواد" يعزز من مكانتها كقوة محورية، مما يمكنها من التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل أكثر فعالية، ويكرس دور الهند الإقليمي المحوري في مواجهة النفوذ المتصاعد للصين على شتى الأصعدة، وذلك وفق أجندة أمريكية تستهدف احتواء الصين وتحجيم دائرة نفوذها.
- بالنسبة للهند، تعتبر الصين المنافس الاستراتيجي الرئيسي لها ولكنها في نفس الوقت أكبر شريك تجاري للهند، ولكل منهما مصالح استثمارية ناشئة ومتنامية لدى الآخر، وقد دفعتهما مصالحهما المشتركة إلى إقامة شراكة أمنية لحماية الممرات البحرية في المحيط الهندي، وهذا هو جوهر المعضلة التي تواجهها الهند في تعاملها مع قطبين متنافسين لكل منهما مصالحه المتصادمة مع القطب الآخر.
- من أبرز قضايا التعارض في العلاقات الأمريكية – الهندية: اختلاف الرؤيتين الأمريكية والهندية حول هيكلية النظام الدولي، والتوافق الروسي – الهندي.
- هناك اختلاف واضح بين الرؤيتين الأمريكية والهندية حول هيكلية النظام الدولي؛ حيث تفضل الهند نظاماً متعدد الأقطاب يتيح لها حماية مصالحها ولعب دور فعال في تشكيل النظام الدولي. بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها من خلال تحالفات مثل "الكواد"، تفضل الهند التركيز على آليات متعددة الأطراف لإدارة عدم الاستقرار الناتج عن التعددية القطبية.

- رغم تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، تظل روسيا شريكاً استراتيجياً حاسماً للهند حيث زادت الهند من وارداتها من النفط الروسي بعد الحرب الأوكرانية، مما يدل على أهمية العلاقات الهندية الروسية في سياق الجغرافيا السياسية الآسيوية والتي تأكدت بإبرام اتفاقية تعاون استراتيجي بين كل من " بوتين" و"مودي" في يوليو 2024.

باختصار تظهر العلاقات الأمريكية – الهندية توازناً بين التوافق والتعارض، حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الوطنية في ظل تغيرات النظام الدولي. بينما تتجه الولايات المتحدة نحو تعزيز تحالفاتها لمواجهة الصين، تفضل الهند تعزيز علاقاتها مع قوى أخرى مثل روسيا، مما يعكس تعقيد الديناميات الجيوسياسية في المنطقة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أ.د/ درية شفيق بسيوني، **أصول العلاقات الدولية**. (القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، 2000).

2. أ.د/ عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**. (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 2007.

- **التقارير:**

1. أحمد خليل أرتيميتي، **آفاق العلاقات الروسية الهندية**. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.

- **الدوريات والصحف العربية:**

1. د/ ريهام باهي، "دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي"، **الملف المصري**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 100، ديسمبر 2022.
2. د/ فاروق طيفور، "الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021.
3. وفاء لطـــفى، "القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**. المجلد 24، العدد 1، يناير 2023.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. أحمد دياب، **مستقبل الدور الهندي في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي: الحسابات والاحتمالات**. مركز الإمارات للسياسات، 12 يونيو 2021، على الرابط:
URL:https://epc.ae/ar/details/brief/mustaqbal-aldawr-alhindi-fi-afghanistan-baed-alainsihab-alamrikii
2. أحمد دياب، المعضلة الهندية في الأزمة الأوكرانية. مركز الإمارات للسياسات، 4 مارس 2022، على الرابط:
URL:https://www.epc.ae/ar/details/brief/almuedila-alhindia-fi-alazma-al-uwkrani

3. آشلي ج. تيليس ، "رهان أميركا الخاسر على الهند: لن تنحاز نيودلهي إلى واشنطن ضد الصين"، **جريدة الإندبندنت العربية.** 20 مايو 2023، على الرابط:
URL:https://www.independentarabia.com/node/452896/آراء/رهان-أميركا-الخاسر-على-الهند

4. د/ تلميذ أحمد، "تسعى الهند لتُقدم رؤية لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب في السنوات المقبلة"، **مجلة آراء حول الخليج.** مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد 174، يونيو 2022، على الرابط:
URl:https://wp.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6138:2022-05-29-10-50-02&catid=4554&Itemid=172

5. د/ ذكر الرحمن، "شراكة الهند مع روسيا"، **جريدة الاتحاد.** أبو ظبي، 17 ديسمبر 2021، على الرابط:
URl: https://www.alittihad.ae/opinion/4246062/شراكة-الهند-مع-روسيا

6. عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية"، **السياسة الدولية.**2011/8/2، على الرابط: URL: http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx

7. د/ محمد فايز فرحات، "الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية"، **جريدة الشرق الأوسط.** 15 يونيو 2019، على الرابط:
URL:HTTPS://AAWSAT.COM/HOME/ARTICLE/الصعود-الصيني-ما-وراء-المؤشرات-الاقتصادية-والعسكرية

8. د/ محمد فايز فرحات، "التحالف الأمني الرباعي "كواد": نموذج للتحالفات الدولية الناشئة في منطقة الإندو–باسيفيك"، **قضايا متخصصة.** مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي،31 أكتوبر 2021، على الرابط:
URL:https://epc.ae/ar/details/featured/altahaluf-alamniu-alrubaey-quad-namudhaj-liltahalufat-alduwaliya-annashia-fi-mintaqat-al-indo-pacific.

9. وليد القاضي، "قمة «مودي – بوتين».. دوافع ودلالات تعزيز العلاقات الهندية الروسية في بيئة دولية مُعقّدة"، **جريدة المصري اليوم.** 2024/7/31، على الرابط:
URL: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3226280

10. وحدة الدراسات الآسيوية، الحسابات الاستراتيجية للهند وباكستان إزاء الحرب الروسية–الأوكرانية. مركز الإمارات للسياسات، 23 مارس 2022، على الرابط:

URL:https://epc.ae/ar/details/featured/alhisabat-aliastiratijia-lilhind-wabakistan-iza-alharb-alruwsia-al-uwkrania

11. "ارتفاع حجم التجارة الدولية مع الصين في عام 2022 محطماً نظرية فك الارتباط من خلال تدفقات حقيقية"، وكالة أنباء شينخوا. 23 فبراير 2023، على الرابط:
URL:https://arabic.news.cn/20230223/35d0634931a2470fa25f3d11c2c23395/c.html

12. الحوار الأمني الرباعي، **موسوعة ويكيبيديا**. على الرابط:
URL: https://ar.wikipedia.org/wiki/الحوار_الأمني_الرباعي

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Documents:**

1. **Vision and Actions on Energy Cooperation in Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road,** National Energy Administration, At:
URL: http://www.nea.gov.cn/2017-05/12/c_136277478.htm
2. **National Security Strategy**. The White House, Washington, October 2022, at:
URL:https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

- **Reports:**

1. Commodore Katherine Richards, "China-India: An analysis of the Himalayan territorial dispute", **Indo-Pacific Strategic Papers.** Australian Defence College. Centre for Defence and Strategic Studies, February 2015.
2. Garima Mohan and Kristi Govella, "The Future of the Quad and the Emerging Architecture in the Indo-Pacific", **Policy Paper.** The German Marshall Fund of the United States (GMF), June 2022.
3. Paul B. Stares, Qingguo Jia, Nathalie Tocci, Dhruva Jaishankar and Andrey Kortunov, **Perspectives on a Changing World Order**. Council on Foreign Relations, 2020.
4. Sameer Lalwani, "Reluctant Link? India, The Quad, And the Free and Open Indo-Pacific", German Marshall Fund of the United States ,2019.
5. Stephen Tankel, Lisa Curtis, Joshua Fitt and Coby Goldberg, "Positive Visions, Powerful Partnerships: The Keys to Competing with China in

a Post-Pandemic Indo-Pacific", **Indo-Pacific Security**. Center for a New American Security, March 2021.

6. Vu Dang Dzung, **A New Balance of Power in Asia-Pacific Implications for Asean's Posture.** The Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, May 2000.
7. Weixing Hu and Weizhan Meng, "The US Indo-Pacific Strategy and China's Response", **China Review.** The Chinese University of Hong Kong Press, Vol. 20, No. 3, Special Issue, August 2020.
8. World Bank Group, **Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors.** World Bank Group, Washington, DC, 2019.

- **Periodicals:**

1. Atul Mishra, "The world Delhi wants: official Indian conceptions of international order c. 1998–2023", **International Affairs.** Oxford University Press, Volume 99, Issue 4, July 2023.
2. B.M. Jain, "Upward Graph in Strategic Ties Between India and the United States: Implications for Asian Security Architecture", **Indian Journal of Asian Affairs.** Vol. 29, No. 1/2 June-December 2016.
3. Christian Wagner and Siddharth Tripathi, "India's Response to the Chinese Belt and Road Initiative: New Partners and New Formats", **SWP Comment**. German Institute for International and Security Affairs, Berlin, No 7, January 2018.
4. Chunfang Zhang, "The Impact of Afghanistan's Changed Situation on India's Geo-environment", **Asian Journal of Social Science Studies**. Vol. 7, No. 6, June 2022.
5. Gulshan Sachdeva," India and the European Union: Broadening Strategic Partnership Beyond Economic Linkages", **International Studies**. SAGE Publications, Vol. 45, No. 4, 2008.
6. Veena Kukreja," India in the Emergent Multipolar World Order: Dynamics and Strategic Challenges", **India Quarterly**. Volume 76 Issue 1, 23 March 2020.
7. Xue Gong,"China's Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific", **Security Challenges.** Vol. 16, No. 3, Special Issue, Institute for Regional Security, 2020.

- **The Net:**

1. Akshay Ranade, "How India Influences the Quad", **The Diplomat.** 30

May 2022, At:
URL:https://thediplomat.com/2022/05/how-india-influences-the-quad/
2. Danish Yousuf and Namita Barthwal, "After Modi's Moscow Trip, Where Do India-Russia Relations Stand?" **The Diplomat.** 19 July 2024, at:
URL:https://thediplomat.com/2024/07/after-modis-moscow-trip-where-do-
india-russia-relations-stand//
3. Dhairya Maheshwari, "There's 'Great Potential' for India-Russia Cooperation on Afghanistan: Experts", **SputnikNews.** 14/4/2023, at:
https://sputniknews.in/20230414/theres-great-potential-for-india-russia-cooperation-on-afghanistan-experts-1536812.html
4. Lavina Lee, "Assessing the Quad: Prospects and Limitations of Quadrilateral Cooperation for Advancing Australia's Interests", Lowy Institute for International Policy, Sydney, Australia, 2020, At:
URL:https://www.lowyinstitute.org/publications/assessing-quad-prospects-limitations-quadrilateral-cooperation-advancing-australia-s
5. Dr. Prashant Prabhakar Deshpande, "Quad & its significance for India", **The Times of India**. 2 November 2021, at:
URL:https://timesofindia.indiatimes.com/blogs/truth-lies-and-politics/quad-its-significance-for-india/
6. Sumitha Narayanan Kutty and Rajesh Basrur,"The Quad: What It Is – And What It Is Not: The Quad is no Asian NATO. And that may be its greatest strength", **The Diplomat.** 24 March 2021, at:
URL: https://thediplomat.com/2021/03/the-quad-what-it-is-and-what-it-is-not/
7. Sushant Singh, "India's China Policy Is Confused", **Foreign Policy.** 14 June 2022, at:URL:https://foreignpolicy.com/2022/06/14/india-china-policy-ladakh-border-clash-quad-modi/
8. "Advancing the Common Vision of a Free and Open Indo-Pacific: A Statement by PM Kishida Following the Quad Leaders' Meeting", 24 May 2022. At:
URL:https://https://www.japan.go.jp/kizuna/_userdata/pdf/2022/summer2022_special_issue/quad_leaders_meeting.pdf